● أخبار قصيرة

مسؤول أمريكي: لانستطيع وحدنا ضمان نجاح أوكرانيا

صرح جيمس أوبراين، المسؤول عن الشؤون الأوروبية والأوراسية في وزارة الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة تحتاج إلى تعاون دولي لدعم أوكرانيا في مواجهتها الحالية مع روسيا. وأكد أوبراين على أهمية العمل المشترك مع الشركاء الدوليين، قائلاً: "نسعى جاهدين لتنسيق جهودنا مع الدول الأخرى لضمان فعالية الدعم المقدم لأوكرانيا وتوافقه مع استراتيجيات الدفاع الإقليمية." يأتي هذا التصريح في وقت كشفت فيه وزارة الدفاع الأمريكية عن حجم المساعدات العسكرية المقدمة لأوكرانيا منذ تولي الرئيس جو بايدن منصبه، والتي تجاوزت ٥٦ مليار دولار. الجدير بالذكر أن موسكو قد عبرت مراراً عن موقفها الرافض لتوريد الأسلحة إلى كييف، معتبرة أن ذلك يعرقل الحل السلمي للأزمة ويزيد من تورط دول الناتو في النزاع.

فنزويلا تقطع علاقاتها مع البيرو

تصاعد التوتر الدبلوماسي بين فنزويلا وبيرو إلى مستوى غير مسبوق اليوم. فقد أعلنت كاراكاس عن قرارها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ليما، في خطوة تأتي ردًا على موقف بيرو الأخير تجاه الوضع السياسي في فنزويلا. وكان السبب المباشر لهذا القرار هو إعلان بيرو اعترافها بزعيم المعارضة الفنزويلية، إدموندو غونزاليس، كرئيس منتخب لفنزويلا. هذا الموقف اعتبرته حكومة الرئيس نيكولاس مادورو تدخلاً سافرًا في الشؤون الداخلية لبلادها. وقد نشر وزير الخارجية الفنزويلي، إيفان جيل بينتو، تغريدة على منصة "إكس" أوضح فيها أن قرار قطع العلاقات يستند إلى المادة ٤٥ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١. وأضاف بينتو أن هذه الخطوة جاءت نتيجة لما وصفه بـ"التصريحات غير المسؤولة" الصادرة عن نظيره البيروفي، والتي اعتبرها تجاهلاً لإرادة الشعب الفنزويلي ودستور البلاد.

مساع يابانية لتشجيع الإنفتاح السياسي مع أفغانستان

"آتسوشي سونامي" رئيس مؤسسة ساساكاوا للسلام و"تاداميتشي ياماموتو"، الرئيس السابق لمكتب بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (يوناما)، التقيا وتحدثا مع "أمير خان متقي" وزير خارجية حكومة طالبان. كتب "ضياء أحمد تكل" نائب المتحدث باسم وزارة خارجية حكومة طالبان في بيان أنه خلال هذا اللقاء ناقش الطرفان عدداً من القضايا الهامة والتعاون الشامل. وفقاً لهذا البيان، وصف متقي الاجتماع الثالث في الدوحة بأنه "إيجابي" وقال إن حكومة طالبان تعتبر أي تغيير إيجابي وتحول سياسي فيما يتعلق بأفغانستان "خطوة فعالة" في العلاقات. نقل تكل عن رئيس مؤسسة ساساكاوا للسلام قوله: أكد سونامي على التعاون والتفاعل الشامل للمجتمع الدولي مع الحكومة الأفغانية، ودعا وفد طالبان لزيارة اليابان.

رغم العواقب الخطيرة التي قد يتعرض لها و يعرض المنطقة لها

ما هي أسباب و دوافع الإتحاد الأوروبي للتوسع في القوقاز؟

الوفاق/ منطقة القوقاز، كمنطقة استراتيجية بين أوروبا وآسيا، كانت دائمًا محور اهتمام القوى الكبرى. في السنوات الأخيرة، أدى تزايد نفوذ الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة إلى إثارة قلق و غضب في موسكو.

روسيا، كلاعب رئيسي في القوقاز، أظهرت ردود فعل قوية تجاه محاولات الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات مع دول القوقاز وتوسيع وجودها السياسي والاقتصادي في المنطقة.

ما هي دوافع الإتحاد الأوروبي و أسباب قلق روسيا من توسيع أنشطته في هذه المنطقة الاستراتيجية،و ما هي العواقب المحتملة لهذه التغييرات على دول القوقاز وتأثيراتها على العلاقات الدولية وتوازن القوى في المنطقة.

أسباب نفوذ الاتحاد الأوروبي

١. أمن الطاقة: القوقاز مهمة كممر رئيسي لنقل موارد الطاقة، خاصة النفط والغاز الطبيعي، من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أوروبا. يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادر الطاقة الخاصة به وتقليل الاعتماد على الطاقة الروسية.

٢. تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية: يسعى الاتحاد الأوروبي إلى توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول القوقاز. وهذا يشمل اتفاقيات تجارية واستثمارات جديدة للاستفادة من الأسواق الناشئة والموارد الطبيعية.

٣. المنافسة مع روسيا: يُنظر إلى تعزيز نفوذ الاتحاد الأوروبي في القوقاز كاستراتيجية لمواجهة نفوذ روسيا في المنطقة. تظهر هذه الجهود بشكل خاص في شكل مبادرات سياسية واقتصادية.

تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى سعي الاتحاد الأوروبي بنشاط لتعزيز وجوده في القوقاز ولعب دور أكبر في التطورات الإقليمية. من الأمثلة البارزة على أهداف الاتحاد الأوروبي في القوقاز المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لأرمينيا، والتي قوبلت برد فعل قوي من جمهورية أذربيجان وروسيا.

عواقب وجود الاتحاد الأوروبي في القوقاز:

١. التغيرات الجيوسياسية: سيؤدي توسع نفوذ الاتحاد الأوروبي في القوقاز إلى تغيير في توازن القوى في المنطقة وتصعيد المنافسة مع روسيا. كما سيؤثر وجود الاتحاد الأوروبي في القوقاز بشكل خاص على النزاعات والخلافات الإقليمية.

٢. التطورات الاقتصادية: قد تساهم تقوية العلاقات التجارية والاستثمارات الجديدة في النمو الاقتصادي في دول القوقاز وخلق فرص اقتصادية جديدة،إلا أن هذا سيؤدي إلى ربط اقتصادات هذه الدول بالإتحاد الأوروبي، و سيجعلها تعتمد عليه تدريجياً.

٣. زيادة التوترات مع روسيا: سيؤدي زيادة نفوذ الاتحاد الأوروبي إلى تصاعد التوترات مع روسيا. قد تعتبر روسيا هذه التغييرات تهديدًا لمصالحها في القوقاز وأمنها القومي، وقد تلجأ إلى إجراءات انتقامية أو تحركات عسكرية.

أسباب رد الفعل الروسية

١. المنافسة الجيوسياسية: ركز بوتين في تحذيراته للاتحاد الأوروبي بشكل خاص على مخاطر زيادة النفوذ الأوروبي في القوقاز. تعكس هذه التحذيرات مخاوف روسيا من إضعاف موقعها الاستراتيجي في هذه المنطقة، التي تعتبر ممرًا جغرافيًا مهمًا ومصدرًا للطاقة بالنسبة لروسيا.

٢. التهديد بزيادة التوترات: حذر بوتين من أن توسع نفوذ الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى زيادة التوترات والاضطرابات في القوقاز. هذا يعني أن روسيا قد ترد بنشاط على جهود أوروبا للنفوذ في المنطقة، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني.

٣. الضغط على الموارد والبنية التحتية: يشير أحد جوانب تحذير بوتين إلى التأثيرات الاقتصادية والبنية التحتية لدخول الاتحاد الأوروبي إلى القوقاز. تخشى روسيا من أن زيادة الوجود الأوروبي قد يؤدي إلى تغييرات كبيرة في الاتجاهات الاقتصادية والتجارية في المنطقة، مما سيضر بالمصالح الاقتصادية الروسية.

٤. الدفاع عن المصالح الجيوسياسية: يحاول بوتين بشكل عام إظهار أن روسيا تقف ضد أي محاولة لإضعاف نفوذها ومكانتها في القوقاز. تعمل هذه التحذيرات كرسالة للاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة العالمية الأخرى بأن روسيا لن تستسلم للتغيرات في موازين القوى في هذه المنطقة.

٥. دور الاتحاد الأوروبي في النزاعات: يشير بوتين ضمنيًا إلى أن الاتحاد الأوروبي، بهدف النفوذ وإحداث تغيير في الوضع الراهن، قد يلعب دورًا في النزاعات الإقليمية. قد يعني هذا أن روسيا قلقة من أن الاتحاد الأوروبي قد يساهم بشكل غير مباشر في تصعيد أو إطالة أمد النزاعات في القوقاز.

بشكل عام، تظهر تحذيرات بوتين للاتحاد الأوروبي جهود روسيا للحفاظ على أمن القوقاز و موقعها الاستراتيجي والجيوسياسي في المنطقة ومنع أي تغيير في توازن القوى الإقليمي. تعكس هذه التحذيرات أيضًا تعقيدات العلاقات الدولية والتحديات القائمة في التفاعلات بين القوى العالمية الكبرى.

يمكن أن يكون لتهديدات فلاديمير بوتين للاتحاد الأوروبي بشأن النفوذ في القوقاز عواقب متعددة على روسيا والاتحاد الأوروبي والقوقاز: قد تؤدي التهديدات والضغوط السياسية إلى زيادة التوترات والصراعات العسكرية، مما قد يترتب عليه تكاليف اقتصادية وبشرية كبيرة لروسيا.

و بالنسبة للإتحاد الأوروبي قد تضطر تهديدات روسيا إليه إلى زيادة التعاون الدفاعي والأمني،و يمكن أن يؤدي هذا إلى تعزيز السياسات الأمنية والدفاعية المشتركة داخل الاتحاد الأوروبي –و لكن يجب الأخذ بالإعتبار الخلافات الكثيرة بين أعضاء الإتحاد حالياً-،و في حال التصعيد سيتورط الإتحاد الأوروبي في نزاعات جديدة ستثقل كاهله،لاسيما أنه يعاني الكثير من الضغوط في الحرب الأوكرانية و لم يستطع حتى الآن الخروج من هذا المستنقع.

منطقة القوقاز معرضة للتهديدات والضغوط الخارجية بسبب موقعها الجغرافي والتوترات العرقية والسياسية. يمكن أن يؤدي أي زيادة في التوتر والتدخل الخارجي إلى زعزعة استقرار الوضع وخلق المزيد من المشاكل الإنسانية والاقتصادية. قد تشهد هذه المنطقة زيادة في الصراعات وعدم الاستقرار، مما سيؤثر سلبًا على حياة الناس والتنمية الاقتصادية.

روسيا قلقة من أن الاتحاد الأوروبي قد يساهم بشكل غير مباشر في تصعيد أو إطالة أمد النزاعات في القوقاز

بريطانيا.. الحكومة تعد البلاد لإجراءات تقشف صارمة

وفقاً للصحيفة النمساوية "ستاندارد"، قامت راشيل ريفز، وزيرة المالية البريطانية الجديدة من حزب العمال، بإجراء مراجعات واكتشفت أن الوضع المالي أسوأ مما كان متوقعاً، وأن هناك فجوة بمليارات الدولارات في الميزانية العامة للبلاد. وقالت إن الحكومة السابقة أخفت هذا الوضع عن البلاد.

أفادت هذه المسؤولة البالغة من العمر ٤٥ عاماً لمجلس العموم أنهم كانوا يعلمون منذ فترة طويلة أن المحافظين قد سيطروا على البلاد. وأكدت أنه منذ انضمامها إلى الحكومة الجديدة قبل حوالي ثلاثة أسابيع، ظهرت فجوات مالية كبيرة لم تكن تعلم عنها شيئاً. وفقاً للوزيرة البريطانية، فُقد ما مجموعه حوالي ٢٠ مليار جنيه إسترليني، أي ما يعادل ٢٣,٧ مليار يورو.

وفقاً لتقرير مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني (ONS)، وصل الدين الوطني في نهاية يونيو إلى ٩٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٦٢.

وتجاوز عبء الفائدة وحده الميزانية الدفاعية. وفقاً لخطط الحكومة السابقة، سيصل العبء الضريبي على المواطنين إلى أعلى مستوى منذ عام ١٩٤٨ بحلول عام ٢٠٢٨.

على الرغم من أن ٤,٤٪ فقط من الأشخاص العاملين بين ١٦ و٦٤ عاماً مسجلين كعاطلين عن العمل في هذا البلد، إلا أن مئات الآلاف الآخرين يعتبرون غير قادرين على العمل بسبب المعاناة طويلة الأمد من الأمراض أو الإعاقات. العديد منهم من بين أكثر من ٧,٥ مليون شخص على قائمة انتظار نظام الصحة الوطني (NHS) الممول من دافعي الضرائب.

وهكذا، قبل العطلة الصيفية البرلمانية بفترة وجيزة وبعد أقل من شهر من تولي الحكومة البريطانية الجديدة، تُعد هذه الحكومة البلاد لإجراءات تقشف صارمة.

اتهمت راشيل ريفز، وزيرة المالية البريطانية، الحكومة المحافظة السابقة بترك إرث كارثي في المالية العامة، أي خطط إنفاق غير ممولة بقيمة ٢٢ مليار جنيه إسترليني «٢٥ مليار يورو».

كتب حزب العمال الحاكم مسبقاً على X (تويتر سابقاً): "لقد ترك المحافظون الوضع المالي لبريطانيا في أسوأ حالاته منذ الحرب العالمية الثانية. ستتخذ هذه الحكومة العمالية قرارات صعبة لإيجاد حلول طويلة الأمد".

أعلنت ريفز فور فوزها في الانتخابات في ٤ يوليو عن مراجعة للوضع المالي للبلاد. وقالت إنها لن تقدم الميزانية الحكومية العادية التالية لعام ٢٠٢٥ حتى ٣٠ أكتوبر، لكن بعض القطاعات لا يمكنها الانتظار طويلاً.

تزال أجزاء من المهنة الطبية تطالب بزيادة كبيرة في الرواتب والأجور، والتي من الواضح أن الحكومة ترغب في تلبيتها على الأقل جزئياً.

قالت ريفز لصحيفة صنداي تايمز نهاية الأسبوع الماضي: "أنفقت الحكومة السابقة المال دون التفكير في اليوم التالي لأنها كانت تعلم أن شخصاً آخر سيضطر لدفع الفاتورة. كانوا يقدمون وعوداً واحداً تلو الآخر دون أن يقولوا من أين سيأتي المال".

ترفض المعارضة المحافظة، وخاصة جيريمي هانت، وزير المالية السابق، هذه الاتهامات وتقول إن جميع الأرقام ذات الصلة كانت متاحة قبل الانتخابات. خلال الحملة الانتخابية، وعد حزب العمال بعدم زيادة ضريبة الدخل أو مساهمة الضمان الاجتماعي أو ضريبة القيمة المضافة.

اتهم ريشي سوناك، رئيس الوزراء المحافظ آنذاك، حزب العمال مراراً بالتخطيط لزيادة الضرائب. نقلت صحيفة صنداي تايمز عن جيريمي هانت قوله بشأن إعلانات ريفز: "بعد ٥٠ وعداً قبل زيادة الرواتب في القطاع العام أمر ملح بعد أشهر من الإضرابات.

قبل الانتخابات، اقترحت هيئات التحكيم المستقلة زيادة في الأجور بنسبة ٥,٥٪ لـ ١,٥ مليون موظف في الخدمات الصحية الحكومية و ٤٥٠ ألف معلم مدرسة. تعهد حزب العمال بتنفيذ هذه التوصيات بالكامل، والتي وفقاً لتقديرات مستقلة، ستكلف حوالي ١٠ مليارات جنيه إسترليني سنوياً. تحدثت ريفز الآن عن ٩ مليارات. وهي تتهم الآن المحافظين بعدم ترك أي أموال لهذا الغرض. لا الانتخابات بعدم زيادة الضرائب، تحتاج الآن إلى ذريعة".

كما التزمت الحكومة البريطانية الجديدة بالحفاظ على خطة الميزانية متوسطة الأجل الحالية للمحافظين. وهذا يتوقع فقط زيادة طفيفة في الإنفاق الحكومي الجاري بنسبة ١,٢٪ سنوياً، معدلة حسب التضخم، حتى السنة المالية ٢٠٢٨/٢٩.

يستثني هذا صراحة نظام الرعاية الصحية الحكومي، والتمويل الحكومي لرعاية الأطفال، والمساعدات الإنمائية والدفاع. تنطبق معدلات أعلى هنا.

هذا يعني تلقائياً انخفاضاً حقيقياً في المجالات الأخرى، وخاصة العدالة والأمن الداخلي والرعاية. تقول نتائج دراسة أجراها معهد حكومي مرموق: "بالنظر إلى التزامات حزب العمال بتحسين الخدمات العامة، من غير المرجح للغاية أن تتمكن الحكومة الجديدة من تنفيذ هذه الخطط". وجاء في المراجعة: "إذا التزم حزب العمال بذلك، فإنه يتبع أكثر سياسات الإنفاق تقييداً منذ سنوات التقشف الصعبة قبل عام ٢٠١٥".